

## الحوكمة المستدامة كآلية لتنمية الثروة الحيوانية وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر

## Sustainable Governance as a Mechanism for Developing Livestock and Enhancing Food Security in Algeria

شايب يمينة<sup>1</sup>، جمات وسيلة<sup>2</sup>Chaib Yamina<sup>1</sup>, Djamat Wassila<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، [chaib.yamina@univ-alger3.dz](mailto:chaib.yamina@univ-alger3.dz)<sup>2</sup> جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، [wdjamat@gmail.com](mailto:wdjamat@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2025/10/29 تاريخ القبول: 2026/01/02 تاريخ النشر: 2026/07/04

## ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل دور الحوكمة المستدامة كآلية لتنمية قطاع الثروة الحيوانية وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال إبراز مدى مساهمتها في تحسين كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وضمان استدامة الإنتاج الحيواني في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية الراهنة. كما تسعى إلى توضيح أهمية إدماج مبادئ الحوكمة في السياسات الفلاحية لتوجيه الدعم بفعالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير القطاع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الحوكمة المستدامة يساهم في رفع مردودية الإنتاج الحيواني وتحسين جودة المنتجات، إلى جانب تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين وتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما توصلنا إلى أن تبني نموذج حوكمي مستدام قد يشكل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال الاستخدام الرشيد للموارد والحد من التبعية للخارج في المنتجات الحيوانية.

**كلمات مفتاحية:** حوكمة مستدامة، تنمية مستدامة، ثروة حيوانية، أمن غذائي، موارد طبيعية

**تصنيفات JEL:** Q01, Q18, O13

## Abstract:

This study examines the role of sustainable governance in developing Algeria's livestock sector and strengthening food security. It emphasizes the importance of efficient management of natural and human resources, integrating governance principles into agricultural policies, and ensuring transparency and accountability in sector management. By promoting participatory approaches, sustainable governance enhances coordination among stakeholders, improves productivity, and ensures the rational use of scarce resources.

<sup>1</sup> المؤلف المراسل: شايب يمينة، [chaibyaminata@gmail.com](mailto:chaibyaminata@gmail.com)

The findings reveal that applying sustainable governance contributes to improving livestock performance, product quality, and environmental protection. It also supports the transition toward a more resilient and competitive livestock system capable of adapting to economic and climatic challenges. Ultimately, sustainable governance emerges as a strategic tool for achieving balanced development and long-term food security in Algeria through the efficient use of local resources and the reduction of dependence on external animal products.

**Keywords:** Sustainable Governance, Livestock, Food Security, Sustainable Development, Natural Resources.

**JEL Classification Codes:**Q01,Q18, O13

## 1. مقدمة

يمثل قطاع الثروة الحيوانية عالميا عنصرا استراتيجيا في المنظومة الغذائية حيث يساهم بما يفوق 40% من القيمة الإجمالية للإنتاج الفلاحي في العالم وفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) منذ عام 2020. وبشكل عام، يتجه الواقع العالمي للثروة الحيوانية نحو تحسين الإنتاجية وترشيد الموارد وتقليل البصمة البيئية مع تعزيز دور القطاع في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الطلب المستقبلي المتوقع ارتفاعه مع النمو الديموغرافي وتغير أنماط الاستهلاك.

في الجزائر، يمثل قطاع الثروة الحيوانية أحد المكونات الأساسية للمنظومة الفلاحية ويتميز بتنوع قاعدته الإنتاجية. ورغم توفر البلاد على رصيد مهم من الثروة الحيوانية إلا أنّ مستوى الإنتاج لا يزال دون الطلب المحلي. فالجزائر تواجه في هذا المجال تحديات متزايدة على مستوى الأمن الغذائي في ظل الضغوط المناخية والاقتصادية وارتفاع الطلب على المنتجات الحيوانية مقابل محدودية الإنتاج المحلي وضعف كفاءة سلاسل القيمة المرتبطة بالثروة الحيوانية.

ورغم امتلاك البلاد لمقومات فلاحية وبشرية ومجالية قادرة على تطوير هذا القطاع إلا أنّ غياب إدارة فعّالة للموارد وضعف التنسيق بين الفاعلين وغيرها من المشاكل والتحديات يحول دون تحقيق مردودية مستدامة. وفي هذا السياق، تبرز الحوكمة المستدامة كخيار استراتيجي لتحسين أداء القطاع الحيواني عبر ترشيد استخدام الموارد وضبط آليات التنظيم والمتابعة وتحقيق العدالة في التوزيع وتفعيل الشراكة بين مختلف المتدخلين.

## إشكالية الدراسة

هذه المعطيات وغيرها ساهمت في صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن للحوكمة المستدامة أن تشكل آلية فعّالة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، بما يضمن تحسين الإنتاج وترشيد الموارد وتقليص التبعية للأسواق الخارجية؟  
الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

**السؤال الأول:** ما هي علاقة الحوكمة المستدامة بتنمية الثروة الحيوانية والأمن الغذائي؟

**السؤال الثاني:** ما هو دور الحوكمة المستدامة في تنمية الثروة الحيوانية لأجل تعزيز الأمن الغذائي؟

**الفرضيات:** للإجابة على الأسئلة المطروحة نستند إلى الفرضية التالية:

تشكل الحوكمة المستدامة في التنمية الحيوانية آلية استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال إدارة الموارد بفعالية وزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية. كما تساهم في تحسين جودة الغذاء وتقليل الهدر. بما يدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

**أهداف الدراسة:** ضمن تشخيص واقع وآفاق الثروة الحيوانية في الجزائر تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحوكمة المستدامة في مجال تنمية الثروة الحيوانية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني.  
**أهمية الدراسة :** تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير قطاع الثروة الحيوانية وتحسين مردوديته من خلال التأكيد على العلاقة الجوهرية بين الحوكمة المستدامة وتنمية الثروة الحيوانية، وكونها تساهم في تقديم حلول عملية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويعزز الأمن الغذائي في الجزائر.

**منهج البحث:** للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي نعتقد أنه يتلاءم مع طبيعة الدراسة.

## 2. الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة المستدامة وعلاقتها بالتنمية الحيوانية والأمن الغذائي

تكتسي دراسة الإطار المفاهيمي للحوكمة المستدامة في علاقتها بقطاع الثروة الحيوانية أهمية بالغة، إذ تتيح لنا فهما أعمق لكيفية توظيف مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة لتحقيق إدارة فعّالة ومستدامة للموارد الحيوانية

## 1.2 مفهوم الحوكمة المستدامة

يشير مفهوم "الحوكمة المستدامة" إلى نمط حديث من أنماط الإدارة يعتمد على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة والعدالة في تسيير الموارد، بهدف تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فهي تسعى إلى ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية، وتعزيز كفاءة المؤسسات، واتخاذ القرارات بناء على معايير موضوعية ومؤشرات أداء واضحة. كما تُمثل الحوكمة المستدامة إطارا تكامليا يربط بين فعالية الإدارة واستدامة التنمية. بما يضمن استمرارية المشاريع الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المدى الطويل ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي (موسى و القصار، 2024). وترتكز الحوكمة المستدامة على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة للموارد وضمان تحقيق التنمية بأساليب متوازنة وشاملة، ومن أبرز هذه المبادئ:

- ✓ **الشفافية:** توفير المعلومات بوضوح وسهولة للفاعلين والمؤسسات والمواطنين، بما يضمن وضوح آليات اتخاذ القرار وسير العمليات داخل القطاعات الإنتاجية.
- ✓ **المساءلة والمسؤولية:** إخضاع مختلف المتدخلين للمحاسبة وتحديد مسؤولياتهم القانونية والإدارية والمهنية لضمان حسن الأداء وتقليل الفساد.
- ✓ **المشاركة الفعّالة:** إشراك جميع الفاعلين (الدولة، المربين، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الباحثين) في صياغة القرارات والسياسات المتعلقة بالقطاع.
- ✓ **سيادة القانون:** اعتماد إطار قانوني منظم وواضح يضمن الإنصاف، ويحمي الحقوق، ويضبط العلاقات بين الأطراف.

✓ **الكفاءة والفعالية:** تعبئة الموارد وتوظيفها بأفضل الطرق الممكنة لتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف، مع تحسين الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ **العدالة والإنصاف:** ضمان توزيع عادل للفرص والموارد والمنافع، مع الحد من الفوارق بين المناطق والفئات الاجتماعية.

✓ **الاستدامة:** تبني منظور طويل المدى يعتمد على حماية الموارد الطبيعية، واستمرارية الإنتاج، وضمان حق الأجيال القادمة في موارد سليمة ومتجددة.

✓ **التكامل والتنسيق:** تعزيز التناغم بين السياسات العمومية والمؤسسات والقطاعات لضمان انسجام الأهداف وعدم تضارب البرامج.

✓ **الابتكار واتخاذ القرار المبني على المعرفة:** اعتماد البحث العلمي، البيانات الدقيقة، والذكاء الاقتصادي في صياغة السياسات بما يضمن قرارات فعالة وواقعية.

نلاحظ أن مبادئ الحوكمة المستدامة لا تقتصر على كونها إطارا تنظيميا فقط، بل تمثل رؤية شمولية لإدارة الموارد بشكل متوازن يضمن الشفافية والنجاعة والاستمرارية؛ حيث أن اعتماد هذه المبادئ في القطاعات الإنتاجية ومنها قطاع الثروة الحيوانية يعتبر شرطا أساسيا لتحسين الأداء من خلال إشراك مختلف الفاعلين وضبط المسؤوليات وتعزيز التنسيق المؤسسي بما يسمح بتحقيق تنمية مستدامة تساهم في دعم الأمن الغذائي على المديين المتوسط والبعيد.

## 2.2 عناصر الحوكمة المستدامة : يمكن تلخيص عناصر الحوكمة المستدامة في ما يلي:

أ. **الحوكمة البيئية:** هي مجموعة العمليات والآليات المتعددة المستويات المتعلقة باتخاذ القرار في مجال الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية. وتشمل هذه العمليات التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين ثلاثة فاعلين رئيسيين: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتتجاوز الحوكمة البيئية المفهوم التقليدي للحكومة، حيث تشمل مجموعة واسعة من الأدوات القانونية والمؤسسية المستخدمة في القطاعين العام والخاص لمعالجة التدهور البيئي وتغير المناخ. وقد تطورت من مجرد الحفاظ على البيئة إلى استراتيجيات شاملة للحفاظ على النظم البيئية وإدارتها بشكل متكامل. وتهدف إلى ضمان تحقيق النتائج البيئية

المرجوة وتوزيع عادل للمنافع والأعباء البيئية والقدرة على التكيف مع التحديات وتجاوز الصدمات والضغوط البيئية.

وفي ظل التحديات البيئية العالمية المتزايدة التي تشمل تغير المناخ، ندرة الموارد المائية، تدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، إضافة إلى التلوث البيئي والضغوط الناجمة عن النمو السكاني؛ تؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على إنتاجية الثروة الحيوانية وتحد من توفر الأعلاف والمراعي مما يضعف قدرة القطاع على دعم الأمن الغذائي الوطني ويجعل تبني استراتيجيات الحوكمة المستدامة ضروريا لضمان الاستدامة والكفاءة الإنتاجية.

ب. **الحوكمة الاجتماعية:** هي مجموعة المبادئ والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ بطريقة تضمن المشاركة الشاملة، العدالة الاجتماعية، والشفافية في اتخاذ القرار. وتركز هذه الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحقوق الاجتماعية، تحسين ظروف العمل، وضمان توزيع عادل للموارد والخدمات، بما يساهم في الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي. كما تؤدي دورا محوريا في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمواطنين وتشجيع المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات العامة ما يجعلها آلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. تشمل الحوكمة الاجتماعية عدة مجالات جوهرية، نذكرها على النحو التالي:

- ✓ تعزيز التنوع في مكان العمل، تكافؤ الفرص، مكافحة التمييز.
- ✓ احترام حقوق الإنسان، مكافحة العمل الجبري وعمالة الأطفال.
- ✓ المشاركة المجتمعية، التنمية المحلية، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- ✓ حماية المستهلك، جودة المنتجات، الأمان والخصوصية.
- ✓ الشفافية في التعامل مع أصحاب المصلحة، المشاركة في اتخاذ القرار، الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

وفي ظل التحولات العالمية المعاصرة، أصبحت الحوكمة الاجتماعية آلية حيوية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فالمؤسسات التي تدمج الاعتبارات الاجتماعية في استراتيجياتها وعملياتها تساهم في

بناء مجتمعات أكثر عدالة وشمولا، وتعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة.

ج. **الحوكمة الاقتصادية:** هي الإطار المؤسسي والقانوني الذي ينظم السياسات الاقتصادية ويضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية والاقتصادية. وتهدف إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية، جذب الاستثمارات، وتحقيق النمو المستدام من خلال تنظيم الأسواق، مكافحة الفساد، وضمان استخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق التنمية المستدامة. كما ترتبط الحوكمة الاقتصادية بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور الدولة في توجيه الاقتصاد بما يحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

تتجاوز الحوكمة الاقتصادية النظرة التقليدية للإدارة المالية القائمة على التحكم والمراقبة إلى مقاربة شمولية تركز على الشفافية، الفعالية، والمساءلة في رسم السياسات الاقتصادية وتسيير الموارد. بما يضمن نموا اقتصاديا مستداما ينعكس إيجابا على رفاه المجتمع واستقراره.

### 3.2 الحوكمة المستدامة ضمن أبعاد التنمية المستدامة

تكتسي الحوكمة المستدامة أهمية محورية بوصفها آلية حديثة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد وضمان تحقيق التنمية بطريقة شاملة وفعالة إذ تمثل الأداة التنظيمية التي تضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. فمن الناحية الاقتصادية، تسهم في ترشيد استخدام الموارد وتعزيز كفاءة الإنتاج والاستثمار. ومن الناحية الاجتماعية، تضمن العدالة في توزيع الفرص والمنافع وتشجع المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار. أما في البعد البيئي، فتعمل على حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة. وبذلك تشكل الحوكمة المستدامة الإطار المؤسسي والإداري الذي يترجم مبادئ التنمية المستدامة إلى ممارسات فعلية من خلال الشفافية، والمساءلة، والتخطيط التشاركي. وفي مجال تنمية الثروة الحيوانية، تمكن الحوكمة المستدامة من تعزيز التنسيق بين المتدخلين، وتفعيل الشراكات، واتخاذ القرارات المبنية على المعرفة؛ ما يجعلها أداة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في مختلف القطاعات. يوضح الجدول التالي أهمية الحوكمة المستدامة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة.

### الجدول رقم 1: أهمية الحوكمة المستدامة وفقا لأبعاد التنمية المستدامة

| أبعاد التنمية المستدامة | أهمية الحوكمة المستدامة                                             | الأثر المتوقع على التنمية المستدامة                        |
|-------------------------|---------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|
| البعد الاقتصادي         | ترشيد استخدام الموارد المالية والطبيعية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام | رفع الإنتاجية، تقليص الهدر، وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي  |
| البعد الاجتماعي         | تعزيز العدالة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار                     | تحقيق التوازن الاجتماعي وتقليص الفوارق بين الفئات والمناطق |
| البعد البيئي            | حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة              | الحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل التدهور البيئي          |
| البعد المؤسسي والإداري  | تعزيز الشفافية، المساءلة، والتنسيق بين الهيئات الحكومية             | تحسين فعالية السياسات العامة وتفعيل الحوكمة الرشيدة        |

المصدر: من اعداد الباحثين بتصرف

### 3. دور الحوكمة المستدامة في تنمية الثروة الحيوانية لأجل تعزيز الأمن الغذائي

تؤدي الحوكمة المستدامة دورا مهما في تطوير الثروة الحيوانية كونها تعمل على تحسين إدارة الموارد وتحسين الإنتاج.

#### 3.1 الأمن الغذائي وقطاع الثروة الحيوانية

تكثسي دراسة الأمن الغذائي أهمية متزايدة في ظل التحولات المناخية والاقتصادية العالمية التي تفرض على الدول بناء استراتيجيات فعالة لتحقيق الاكتفاء وتعزيز السيادة الغذائية.

أ. مفهوم الأمن الغذائي: يُعنى الأمن الغذائي بتوفير كمية غذاء كافية لإشباع الحاجة الأساسية للسكان

وهو ما يجعله يعتمد على الأسواق العالمية وعلى آلية الاستيراد واتفاقيات الشراكة لتوفير الاحتياجات الغذائية، وقد يتسع في تعريفاته إلى أهمية أن يكون الغذاء صحي وملائم (هبة و قعلول، لعدد 51-2019، صفحة 12). وعندما لا يتم تحقيق الأمن الغذائي تظهر مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتي يمكن التمييز فيها بين نوعين:

✓ انعدام الأمن المؤقت وهو يحدث في حالة الانخفاض المفاجئ في القدرة على الإنتاج أو الوصول إلى ما

يكفي من الغذاء للحفاظ على الحالة الغذائية الجيدة، والذي من نتائجه خطر الإصابة بالعديد من المشاكل الصحية الجسدية والعقلية.

✓ انعدام الأمن الغذائي المزمن وهو يحدث عند عدم قدرة الأفراد على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات

الغذائية خلال فترات زمنية طويلة متواصلة.

ب. الأمن الغذائي والسيادة الغذائية: قد يتشابه مفهوم السيادة الغذائية مع مفهوم الأمن الغذائي في الإقرار بأهمية قضية الغذاء إلا أنهما يختلفان بشكل جوهري في شرحهما للقضية؛ حيث يولي مفهوم السيادة الغذائية اهتماما كبيرا بضرورة دعم وتشجيع الإنتاج المحلي ويحرص على مبدأ أولوية المزارعين والمنتجين المحليين. ويعتبر مفهوم السيادة الغذائية مفهوما استراتيجيا أوسع من الأمن الغذائي، إذ لا يقتصر على ضمان توفر الغذاء فحسب، بل يركز على حق الشعوب في تحديد سياساتها الزراعية والغذائية وفق احتياجاتها وأولوياتها الوطنية. فهي تعني قدرة الدولة على التحكم في إنتاجها الغذائي وتوجيه مواردها الطبيعية والبشرية لضمان استقلالها الغذائي بعيداً عن التبعية للأسواق الخارجية.

وفي السياق الجزائري، تمثل السيادة الغذائية هدفا محوريا للسياسات الفلاحية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتقلب الأسواق الدولية والتغيرات المناخية. وتُعدّ الحوكمة المستدامة أداة أساسية لتحقيق هذه السيادة من خلال ترشيد استغلال الموارد وتشجيع الإنتاج المحلي وضمان العدالة في توزيع الدعم، مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحد من التبعية الغذائية.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي على النحو التالي (FAO, 2022) :

➤ الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى

مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. ويُعرّف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أنّ مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي تُوجّه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنّه غير واقعي، كما أنّه يفوّت على الدولة المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

➤ **الأمن الغذائي النسبي:** يعني قدرة الدولة على توفير احتياجات مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية

كلّيا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام بالتعاون مع الآخرين. وعليه، فإن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسّس على ثلاثة مرتكزات هي : وفرة السلع الغذائية، وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. في نفس السياق، تضمّن تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025"، أنّ الصدمات العالمية المتعاقبة أدت إلى تفاقم أسعار الأغذية في جميع أنحاء العالم وأنّ هناك حاجة إلى الاستثمار في النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود— إذ مع اقتراب عام 2030 لا يزال العالم بعيدا كل البعد عن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (المتحدة، صفحة على الخط، 2025).

نذكر من بين أهم متطلبات تحقيق الأمن الغذائي مايلي:

✓ **وفرة السلع الغذائية:** حيث يكون التركيز على الكمّ، لأنّ الطلب على الغذاء يفوق العرض دون النظر

إلى الجودة. وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى نوعية الغذاء.

✓ **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:** حيث يتم توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر في الجودة والنوعية الغذائية. وهنا يتم التركيز على حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الاستهلاك.

✓ أسعار السلع في متناول جميع المواطنين: حيث تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع

وهو ما

يعني تقليل الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي ( إما رفع أجور العمال أو تخفيض ودعم أسعار السلع الغذائية الإستراتيجية)؛ وهذا يرجع إلى جملة التدابير السياسية الخاصة بتحقيق الأمن الغذائي.

### 3.2 أهمية تطوير قطاع الثروة الحيوانية لأجل الأمن الغذائي

يسهم قطاع الثروة الحيوانية في تعزيز الاستقرار الغذائي عبر دعم سلاسل القيمة الفلاحية ورفع الدخل في المناطق الريفية، مما ينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية والأمن الغذائي الأسري. وإضافة إلى دوره الإنتاجي، يمثل قطاع الثروة الحيوانية أحد أهم محركات التنمية الزراعية المستدامة نظراً لارتباطه الوثيق بالأمن الغذائي والتغذية والصحة، مع ضرورة دعمه بالتكنولوجيات الحديثة وتحسين أنماط التربية والتغذية البيطرية لضمان استدامة موارده ورفع مردوديته في مواجهة التغيرات المناخية والضغط الديموغرافية المتزايدة.

يجسد قطاع الثروة الحيوانية بعدا اقتصاديا وتنمويا في ارتباطه الوثيق بالأنشطة الفلاحية الأخرى مثل إنتاج الأعلاف وتخصيب التربة بالأسمدة العضوية، وهو ما يخلق تكاملا إنتاجيا يرفع من مردودية النظم الزراعية ويعزز استدامتها. غير أن تحقيق دوره المحوري في تحقيق الأمن الغذائي يتطلب مواجهة عدة تحديات مرتبطة بندرة الموارد المائية وضعف المراعي الطبيعية والأمراض الحيوانية وتذبذب الأعلاف، وهو ما يستدعي تبني مقاربات حديثة تعتمد على التربية المكثفة المستدامة والتحسين الوراثي وتطوير الخدمات البيطرية واعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسيير والتغذية والمراقبة الصحية للقطعان.

## الجدول رقم 2: مساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي

| الأثر على الأمن الغذائي                                                  | دور الثروة الحيوانية                                            |
|--------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| تعزيز الإتاحة الغذائية عبر ضمان توفر منتجات حيوية في السوق الوطنية.      | توفير اللحوم، الحليب، البيض ومشتقاتها                           |
| تحسين الاستعمال الغذائي ودعم الأمن الصحي والتغذوي للأفراد                | تقديم بروتينات عالية الجودة وأحماض أمينية وفيتامينات            |
| تحسين القدرة على الوصول إلى الغذاء عبر رفع القدرة الشرائية وضبط الأسعار. | خلق مناصب شغل وتحريك سلاسل القيمة (تربية، أعلاف، تسويق)         |
| تعزيز الاستقرار والحد من تقلبات التوريد وأسعار الغذاء.                   | دعم الإنتاج الوطني وتقليل الفجوة بين العرض والطلب.              |
| تعزيز الأمن الغذائي طويل المدى وتحقيق سيادة غذائية مستدامة.              | تقليل التبعية للاستيراد وتحقيق اكتفاء نسبي في البروتين الحيواني |
| رفع الإنتاج الزراعي الكلي مما ينعكس على الأمن الغذائي بشكل غير مباشر     | تدوير الموارد (الأسمدة العضوية) وتخصيب التربة.                  |

المصدر: من اعداد الباحثين بتصرف

من خلال الجدول يمكننا القول أنّ تطوير الثروة الحيوانية يُعدّ رافعة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي لما توفره من منتجات صحية أساسية واستقرار السوق الغذائية، كما أنها تدعم تطوير الاقتصاد الريفي وتقليل التبعية للخارج ضمن نظرة تكاملية مع القطاع الزراعي.

### 3.3 أهداف التنمية المستدامة في خدمة تحقيق الأمن الغذائي

جاءت أهداف التنمية المستدامة بعد الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، لتشمل أربعة مواضيع رئيسية وهي البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والشراكات، وهذه الأهداف تشمل 169 غاية و233 مؤشرا (الجمعية العامة، 2015). ما يميز أهداف التنمية المستدامة أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع (الإنمائي، صفحة على الخط). وتتكامل أهداف التنمية المستدامة حيث أنها تدرك أن العمل في مجال

معين يؤثر على النتائج في مجالات أخرى وأن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من كل المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تتعلق بشكل مباشر بقضايا تحقيق الأمن الغذائي على مستوى العالم.

### الجدول رقم 3: علاقة أهداف التنمية المستدامة بتحقيق الأمن الغذائي

| رقم الهدف | عنوان الهدف                   | مظهر العلاقة بالأمن الغذائي                                                                             |
|-----------|-------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| SDG 1     | القضاء على الفقر              | تعزيز الدخل للأسر الريفية يرفع القدرة على الحصول على الغذاء وتحسين مستوى المعيشة.                       |
| SDG 2     | القضاء التام على الجوع        | الهدف المباشر المرتبط بالأمن الغذائي من خلال ضمان التوافر، الولوج، الاستقرار، والاستعمال السليم للغذاء. |
| SDG 3     | الصحة الجيدة والرفاه          | التغذية السليمة شرط لتحسين الصحة، خاصة عند الأطفال والحوامل، ومحاربة الأمراض الناتجة عن سوء التغذية.    |
| SDG 6     | المياه النظيفة والصرف الصحي   | توفر المياه يرفع الإنتاج الزراعي والحيواني ويضمن سلامة الغذاء.                                          |
| SDG 8     | العمل اللائق والنمو الاقتصادي | تنمية الاقتصاد الزراعي توفر فرص عمل وتدعم سلاسل القيمة الغذائية وتحسين الوصول للغذاء.                   |
| SDG 12    | الاستهلاك والإنتاج المسؤولان  | الحد من الفاقد الغذائي وتحسين طرق التخزين والتوزيع يعززان الأمن الغذائي.                                |
| SDG 13    | العمل المناخي                 | مواجهة آثار التغيرات المناخية (الجفاف، الفيضانات) ضروري لضمان استدامة الإنتاج الغذائي.                  |
| SDG 15    | الحياة في البر                | إدارة الموارد الأرضية والغطاء النباتي بشكل مستدام يحافظ على الإنتاج الزراعي والرعي ويعزز الأمن الغذائي. |

المصدر: من اعداد الباحثين بتصرف

من خلال الجدول نؤكد أن الأمن الغذائي قضية متداخلة تتطلب تكاملا بين الاقتصاد، البيئة، الصحة، الفلاحة، والمياه. وأن أهداف التنمية المستدامة تُعد إطارا مرجعيا لتحقيق أمن غذائي شامل ومستدام عبر مقارنة متعددة الأبعاد.

### 4.3 العلاقة بين الحوكمة المستدامة والتنمية الحيوانية والأمن الغذائي

في سياق العلاقة بين الحوكمة المستدامة وتنمية الثروة الحيوانية فإنها توفر إطارا مؤسسيا ومنهجيا يمكن من خلاله تنظيم الموارد الحيوانية، تحسين جودة الإنتاج، وضمان استدامة القطاع الحيواني بما يدعم الأمن الغذائي الوطني. حاولنا تلخيص مظاهر الحوكمة المستدامة في قطاع الثروة الحيوانية وأثرها على الأمن الغذائي في الجدول التالي:

#### الجدول رقم 4: ملخص مظاهر الحوكمة المستدامة في قطاع الثروة الحيوانية وأثرها على الأمن الغذائي

| أبعاد الحوكمة المستدامة | مظاهرها في قطاع التنمية الحيوانية                            | الأثر على الأمن الغذائي                                         |
|-------------------------|--------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------|
| الشفافية                | نشر المعلومات حول الإنتاج، التسويق، الصحة الحيوانية والموارد | تحسين الثقة والحد من المضاربة ورفع كفاءة سلاسل القيمة الحيوانية |
| المساءلة                | مراقبة أداء الفاعلين (مربين، بيطريين، مؤسسات)                | رفع الجودة وتقليل المخاطر والأوبئة وتحسين الإنتاجية             |
| مشاركة الفاعلين         | إشراك المربين والقطاع الخاص والباحثين في اتخاذ القرار        | سياسات أكثر واقعية واستجابة للتحديات الميدانية                  |
| الاستدامة البيئية       | إدارة المراعي والموارد المائية ومخلفات الإنتاج               | الحفاظ على الموارد وضمان استمرارية الإنتاج الحيواني             |
| سيادة القانون           | تطبيق معايير الصحة الحيوانية والرقابة على الأعلاف والأدوية   | حماية الثروة الحيوانية وتحسين الصحة العامة                      |
| الكفاءة والفعالية       | تحسين إدارة الموارد والإنفاق وتوجيه الدعم                    | رفع الإنتاج، تقليل التكاليف، وتعزيز التنافسية                   |
| العدالة والإنصاف        | ضمان الوصول العادل للدعم والخدمات البيطرية للمربين           | تقليص الفوارق وتحسين مداخيل صغار المنتجين                       |

المصدر : من اعداد الباحثين يتصرف

من خلال الجدول نلاحظ مساهمة الحوكمة المستدامة في تعزيز تنمية الثروة الحيوانية يكون من خلال:

- تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع الحيوانية ذات المردودية العالية والاستدامة البيئية.
- خلق بيئة مؤسسية شفافة تُشجع المنافسة العادلة وتُعزز ثقة المستثمرين في القطاع، مما يؤدي إلى تطوير البنية التحتية الريفية ورفع الإنتاج المحلي للحوم والحليب والمنتجات الحيوانية.
- ومن الناحية الاقتصادية، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة — كالمساءلة والتخطيط التشاركي — يحد من الهدر وممارسات الفساد ويزيد من مردودية الأنشطة الحيوانية؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على توازن الأسواق الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

#### 4. تطبيقات الحوكمة المستدامة لتنمية الثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تمثل تطبيقات الحوكمة المستدامة في قطاع الثروة الحيوانية بالجزائر ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، إذ تسهم في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتحسين فعالية السياسات الفلاحية.

##### 4.1 واقع قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر

شهدت السنوات الأخيرة في الجزائر جهوداً متزايدة من قبل السلطات العمومية لتطوير قطاع الثروة الحيوانية، إذ تم خلال سنة 2024 إطلاق عملية الإحصاء العام للفلاحة والرقمنة - حيث تمت الأولى في عام 1974 والثانية كانت في عام 2002 - وجاء الإحصاء الثالث بهدف تحقيق رؤية شاملة لتسيير هذا القطاع الحيوي. وتستند هذه المبادرة إلى مبررات أساسية تتمثل في ضعف قاعدة البيانات الوطنية وغياب نظام دقيق لتحديد وتتبع الحيوانات، إضافة إلى الحاجة لترشيد الدعم ومكافحة الأمراض الحيوانية. غير أن تنفيذ هذه العملية واجه جملة من العراقيل أبرزها نقص الكفاءات التقنية وضعف التنسيق بين الجهات المحلية والمركزية وصعوبة الوصول إلى المناطق الرعوية النائية. ورغم ذلك، فقد أسفرت الجهود المبذولة عن نتائج أولية إيجابية تمثلت في تحسين نظم المراقبة الميدانية وتوفير قاعدة بيانات أكثر دقة تساعد في وضع سياسات فعّالة لتطوير الثروة الحيوانية وضمان استدامتها. نلخص من خلال الجدول التالي أهم نتائج الإحصائيات العامة لقطاع الثروة الحيوانية في الجزائر (وزارة،

<https://madr.gov.dz/>

## الجدول رقم 5: أهم الإحصائيات العامة لقطاع الثروة الحيوانية

| الملاحظات الأساسية                                                 | العدد أو القيمة التقديرية<br>السنة 2024 | الفئة / المؤشر                 |
|--------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------|--------------------------------|
| تمثل نحو 2.45٪ من إجمالي الثروة الحيوانية في العالم العربي         | حوالي 31.2 مليون رأس                    | إجمالي رؤوس الماشية            |
| الفئة المهيمنة على الثروة الحيوانية، خاصة في الهضاب العليا والسهوب | حوالي 21 مليون رأس                      | الأغنام                        |
| ينتشر في المناطق الجبلية وشمال الصحراء                             | حوالي 5 ملايين رأس                      | الماعز                         |
| تتركز في الشمال، وتستخدم لإنتاج الحليب واللحوم الحمراء             | حوالي 1.8 إلى 2 مليون رأس               | الأبقار                        |
| مركزة في ولايات الجنوب مثل تمنراست وأدرار                          | حوالي 450 ألف رأس                       | الإبل (الجمال)                 |
| تشمل لحوم الأغنام والأبقار والماعز والإبل                          | نحو 530 ألف طن سنوياً                   | إنتاج اللحوم الحمراء           |
| مع مشروع جديد لإنتاج 1.7 مليار لتر إضافي في أدرار                  | نحو 3.5 مليار لتر سنوياً                | إنتاج الحليب                   |
| جزء كبير منها متدهور بسبب الرعي الجائر والجفاف                     | حوالي 20 مليون هكتار                    | المراعي والأراضي الرعوية       |
| ارتفاع في الاستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد                   | نحو 5 ملايين طن سنوياً                  | واردات الأعلاف (الذرة والصوجا) |

المصدر: موقع <https://madr.gov.dz/> الإحصائيات الفلاحية بتصرف

من خلال الجدول نلاحظ أنّ قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر يتمتع بقاعدة إنتاجية مهمة ومتنوعة، إلا أنّه يواجه تحديات تتعلق بضعف المردودية وتدهور المراعي واعتماده الكبير على الأعلاف المستوردة. وهو ما يؤكد على ضرورة تبني الحوكمة المستدامة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الأمن الغذائي الوطني بشكل متوازن ومستدام.

## 4.2 أهم مشاكل قطاع الثروة الحيوانية

يعاني قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر من عدة مشاكل تعيق تطوره ونموه، أبرزها ضعف البنية التحتية الفلاحية ونقص الأعلاف وارتفاع تكاليفها، إلى جانب شح الموارد المائية وتدهور المراعي الطبيعية بسبب الجفاف المتكرر. كما يواجه القطاع أيضاً ضعفاً في الخدمات البيطرية وانتشار الأمراض الحيوانية نتيجة غياب المراقبة المنتظمة، فضلاً عن نقص التأطير التقني والعلمي للمربين وضعف نظم

الإحصاء والمتابعة. وتُعد صعوبات تسويق المنتجات الحيوانية وغياب تنظيم فعّال للأسواق من أبرز العراقيل، إضافة إلى محدودية الاستثمارات الموجهة للقطاع وتأثره الواضح بالتغيرات المناخية. نلخص انعكاسات أهم المشاكل التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر من خلال الجدول التالي (هميسي و خنفر، صفحة 227):

#### الجدول رقم 6: أهم مشاكل قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر

| المجال           | المشاكل الأساسية                                | الانعكاسات على القطاع                      |
|------------------|-------------------------------------------------|--------------------------------------------|
| الإنتاج          | ضعف المردودية الحيوانية وتذبذب الإنتاج          | تراجع المساهمة في الأمن الغذائي الوطني     |
| التغذية          | ارتفاع أسعار الأعلاف وقلة الموارد المحلية       | زيادة تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية |
| الصحة الحيوانية  | انتشار الأمراض وقلة التلقيحات الوقائية          | خسائر اقتصادية وضعف جودة اللحوم والحليب    |
| التمويل          | محدودية القروض الفلاحية وصعوبة الوصول إلى الدعم | ضعف استثمارات المربين وتأخر مشاريع التنمية |
| التسويق          | غياب شبكات تسويق منظمة وفعّالة                  | تذبذب الأسعار وضعف عائدات المربين          |
| التكوين والإرشاد | نقص التأطير وضعف التكوين التقني                 | ضعف تطبيق الممارسات الحديثة في التربية     |

المصدر: هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، 2023،

<https://asjp.cerist.dz/en/article/228942>

#### 4.3 أهم مشاكل وتحديات قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر

يواجه قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر مجموعة من التحديات البنيوية التي تهدد استدامته ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، من أبرزها تدهور الموارد الرعوية واتساع ظاهرة التصحر بفعل التغيرات المناخية، والاعتماد الكبير على الأعلاف المستوردة لتغطية احتياجات الإنتاج. كما يبرز ضعف استعمال التكنولوجيا والرقمنة في تسيير الثروة الحيوانية، إلى جانب نقص التنسيق المؤسسي وغياب نظام وطني متكامل لتتبع رؤوس الماشية. نلخص أهم التحديات التي تواجه قطاع التنمية الفلاحية في الجدول التالي (سليم، صفحة 247):

## الجدول رقم 7: أهم التحديات التي تواجه قطاع التنمية الحيوانية في الجزائر

| المجال            | التحديات المستقبلية                                   | متطلبات المواجهة                                 |
|-------------------|-------------------------------------------------------|--------------------------------------------------|
| البيئي            | تدهور المراعي الطبيعية والتصحر                        | اعتماد سياسات رعوية مستدامة وبرامج حماية الموارد |
| الاقتصادي         | الاعتماد على الاستيراد في الأعلاف والمنتجات الحيوانية | تطوير الإنتاج المحلي وتنويع مصادر التمويل        |
| التكنولوجي        | ضعف استخدام الرقمنة والابتكار في التسيير              | إدماج التقنيات الحديثة والزراعة الذكية           |
| المؤسسي           | غياب نظام موحد لإحصاء وتتبع الثروة الحيوانية          | رقمنة البيانات وإنشاء سجل وطني لتحديد الحيوانات  |
| الاجتماعي         | عزوف الشباب عن النشاطات الفلاحية                      | تحفيز الاستثمار الريفي ودعم المقاولات الصغيرة    |
| الحكومي والتنظيمي | غياب التنسيق بين الفاعلين وتشتت الجهود                | تطبيق مبادئ الحوكمة المستدامة وتعزيز الشفافية    |

المصدر: العمرابي سليم، انعكاسات سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة تحليلية- لفترة البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019)، الجزائر، 2019،

<https://asjp.cerist.dz/en/article/110385>

### 4.4 الآفاق والاستراتيجيات

على غرار الكثير من دول العالم، يشهد قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر تحديات متعددة تتعلق بالإنتاجية واستدامة الموارد وتغير المناخ، مما يفرض ضرورة تبني رؤية مستقبلية واضحة قائمة على أسس الحوكمة المستدامة (كيوليرتز و ربيع، على الخط). وتبرز الحاجة إلى وضع آفاق واستراتيجيات تنموية قادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية وتحسين ظروف المربيين. وتأتي هذه الآفاق ضمن إطار يسعى إلى تحديث القطاع ورفع كفاءته الإنتاجية وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال سياسات واستراتيجيات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة في تسيير الموارد الحيوانية بصفة مستدامة. نلخص أهم هذه الآفاق والاستراتيجيات كما يلي (العربية، 2025) و(جعفري و عبدلي، 2019) و(جيلالي ، بلفوزيل 2025) :

- ✓ **تبني مقاربة شمولية مستدامة:** تركز على مبادئ الحوكمة المستدامة لضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ✓ **تعزيز الإنتاج المحلي:** من خلال تحسين السلالات وتطوير أنظمة التغذية والتربية وترشيد استخدام الموارد المائية والعلفية.
- ✓ **تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي:** عبر تفعيل آليات الرقابة والمساءلة والشفافية في تسيير القطاع.
- ✓ **تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** لرفع كفاءة التمويل والاستثمار وتحقيق التكامل في سلاسل القيمة الحيوانية.
- ✓ **الرقمنة والتكوين المهني:** كوسيلتين محورتين لتحسين إدارة البيانات وتعزيز قدرات المربين.
- ✓ **إدماج الحوكمة المستدامة في السياسات الفلاحية:** كخيار استراتيجي لضمان تنمية قطاع تنافسي ومستدام يساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

#### 4. خاتمة

تمضي الجزائر في توجّحها إلى إحصاء أصولها الزراعية والحيوانية بهدف وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع الذي تم إغفاله لسنوات طويلة بسبب الاعتماد المفرط على النفط والغاز الطبيعي. ويشير الاتجاه الأكاديمي الحديث إلى ضرورة التحول من "الحوكمة البيئية" إلى "الحوكمة من أجل الاستدامة".

#### 1.4 النتائج:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى التأكيد على أنّ:
- الحوكمة المستدامة تشكل إطارا ضروريا لتنمية الثروة الحيوانية في الجزائر، وأنها تمثل آلية فعّالة لتعزيز الأمن الغذائي. كما أن نجاح القطاع الحيواني مرتبط بمدى فعالية تطبيق المبادئ الحوكمة المستدامة في إدارة الموارد واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

- اعتماد مقاربة الحوكمة المستدامة يتيح توجيه الجهود نحو تنمية متوازنة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يساهم في تحقيق أمن غذائي مستدام قائم على أسس مؤسسية صلبة وإدارة رشيدة للموارد الحيوانية. ومن ثمّ، فإنّ تفعيل الحوكمة في هذا القطاع ليس خياراً تقنياً فحسب، بل هو رهان استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز استقلالية المنظومة الغذائية الوطنية.
- يساهم تبني مبادئ الحوكمة المستدامة المبنية على الشفافية والمساءلة والمشاركة والفعالية في رفع كفاءة السياسات العمومية المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتحسين أنظمة الدعم والإرشاد البيطري والفلاحي والحد من الممارسات غير الرسمية التي تعيق تطوير الإنتاج المحلي.
- تسمح الحوكمة المستدامة بإرساء بيئة مؤسسية أكثر مرونة في مواجهة المخاطر المناخية والوبائية، وتطوير سلاسل القيمة الحيوانية، بما يعزز الإنتاج الوطني ويقلّص التبعية للأسواق الخارجية وهو مما يجعلها أداة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي واستدامة القطاع الحيواني في ظل التحديات الراهنة.
- وفي الأخير، فإنّ الحوكمة الجيدة تُمكن من تحقيق التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة بدورها تُعزز مؤسسات الحوكمة وتقويها ضمن علاقة تكاملية تفاعلية مستمرة.

## 2.4 التوصيات

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، يتضح أن قطاع الثروة الحيوانية في الجزائر يمتلك إمكانات كبيرة غير مستغلة بالشكل الأمثل، وأنّ تعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تبني رؤية استراتيجية قائمة على مبادئ الحوكمة المستدامة. ومن هذا المنطلق، حاولنا صياغة جملة من التوصيات العملية التي من شأنها دعم مسار تنمية القطاع وتحسين كفاءة تسيير موارده وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني والتي نصوغها على النحو التالي:

- تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع الحيواني لضمان استدامته.
- اعتماد برامج تدريبية للفلاحين على مبادئ الحوكمة المستدامة.

- تطوير سياسات مالية ودعم تقني لتحفيز الإنتاج المحلي.
  - إنشاء مؤشرات أداء لمراقبة استدامة القطاع الحيواني وربطه بالأمن الغذائي.
  - تشجيع البحث العلمي لتقديم حلول مبتكرة لدعم القطاع الحيواني.
- هذه التوصيات وغيرها نعتقد أنها تتطلب محركاً أساسياً وهو إنشاء نظام معلومات محاسبي متكامل خاص بقطاع الثروة الحيوانية في الجزائر يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة ضمن إطار الحوكمة المستدامة يهدف إلى:
- تحسين تسيير الموارد المالية والإنتاجية
  - توفير معلومات حقيقية لصناع القرار.
  - متابعة التكاليف والعوائد
  - تقييم الأداء الاقتصادي للمربين بما يعزز.
  - توجيه الدعم العمومي بفعالية أكبر،
  - يساعد على وضع استراتيجيات تنمية مبنية على مؤشرات واقعية ودقيقة حول وضعية القطاع الحيواني.

## 5. قائمة المراجع

- FAO. (2022). The FAO methodology to measure progress towards the achievement of SDG targets and. <https://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/212/ar/>.
- الإيماني، ب. أ. (s.d.). ماهي أهداف التنمية المستدامة- (https://www.undp.org/ar/arab-states, Éd.) <https://www.undp.org/ar/arab-states/>
- البحري، و. أ. (s.d.). إحصائيات (https://madr.gov.dz/, Éd.)
- الجمعية العامة، أ. (2015). [https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1\\_ar.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1_ar.pdf) 25 سبتمبر 2015.
- [https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1\\_ar.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/ares70d1_ar.pdf) 25 سبتمبر 2015.

- المتحدة، م. ا. (s.d.). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. 2025. (<https://openknowledge.fao.org/items/5c37a34c-7551-4106-b8c7-8059fd5fe428>, Éd.)
- أمنية، ه. &، خنفر، م. (s.d.). واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، (. :). <https://asjp.cerist.dz/en/article/228942>, Éd.)
- جعفري، ج. &، عبدلي، إ. (2019). نوفمبر. (30) واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في الجزائر :دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014. (<https://asjp.cerist.dz/en/article/122740>, Éd.)
- مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية. 26. p. ,
- حيلالي، م. &، بلغوضيل، ك. (2025, January). التنبؤ باتجاهات الثروة الحيوانية :نمذجة بوكس-جينكيتز باستخدام نموذج ARIMA حالة الجزائر 1990-2025. *Strategy and Development Review* , p. 363.
- سليم، إ. (s.d.). انعكاسات سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر:دراسة تحليلية - لفترة البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019)، الجزائر، 2019، . (<https://asjp.cerist.dz/en/article/110385>, Éd.)
- كيوليرتز، م. &، ربيع، إ. (2019). أكتوبر. (الحوكمة والتعاون حول الغذاء والهدف الثاني للتنمية المستدامة في المنطقة العربية- [https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/arabic-insight.pdf?sfvrsn=591f6d3b\\_4](https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/arabic-insight.pdf?sfvrsn=591f6d3b_4), Éd.)
- معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل -جامعة أسوان- جمهورية مصر العربية (المحرر). (أفريل، 2025). إنتاج الغذاء في الجزائر بين المشكلات واستراتيجيات الحلول والتنمية : دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل ، صفحة 80.
- موسى، م. &، القصار، أ. (2024). أكتوبر. (1) الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة :دراسة تطبيقية في الدول العربية (<https://doi.org/10.34066/jodep.24.26.3.2>, Éd.)
- مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. 49-77. pp. ,
- هبة، ع. ا. &، قعلول، س. (لعدد. (2019-51 و ، اقتصاد المعرفة ؛ ورقة إطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي.